تركيا والاتحاد الأوروبي: تعاون بلا تقارب في 2025

1. المقدمة

تشهد العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة لحظة فارقة تتجاوز ما اعتادته هذه العلاقة من مدٍّ وجزر. فالتطورات السياسية والاقتصادية المتلاحقة، والضغوط الجيوسياسية الممتدة من الشرق الأوسط إلى البحر الأسود، أعادت صياغة التفاعل بين الجانبين بصورة تجعل من دراسة هذا الملف في الوقت الراهن ضرورة لا ترفًا. إنّ التحولات السريعة التي شهدتها الفترة 2024–2025، سواء على مستوى السياسات الداخلية في تركيا أو أولويات الاتحاد الأوروبي، منحت العلاقة بعدًا جديدًا يتخطّى ما تراكم من خلافات تاريخية ويكشف عن نمطٍ غير مسبوق من التعاون العملي المشوب بالفتور السياسي.

لقد أفضت التحولات الداخلية في تركيا، والاختلافات المتزايدة حول ملف الحريات وسيادة القانون، إلى اهتزاز الثقة الأوروبية، فيما ترى أنقرة أنّ الاتحاد يستخدم هذه الملفات كأدوات ضغط تُقيد مسارها السياسي وتحدّ من طموحاتها الإقليمية. وفي المقابل، باتت أوروبا تنظر إلى تركيا بوصفها شريكًا لا يمكن الاستغناء عنه في قضايا جوهرية، لكنها في الوقت نفسه شريك يصعب الارتكاز عليه في بناء توافقات سياسية واسعة. هذا التناقض جعل العلاقة تتأرجح بين التعاون المفروض بالوقائع على الأرض، والفتور الناتج عن غياب رؤية مشتركة للمستقبل.

هذا البحث يحلل بعمق مسار هذه العلاقة المتشابكة، كاشفًا كيف تحولت من طموح انضمام كامل إلى معادلة أكثر تعقيدًا عنوانها "التعاون بلا تقارب". ومن خلال تتبع الأبعاد السياسية والاقتصادية والجيوسياسية للعلاقات بين أنقرة وبروكسل، يقدم البحث قراءة واقعية لخيارات المستقبل المفتوحة بين شراكة مشروطة أو انفصال هادئ، في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية التي تعيد رسم خريطة التحالفات في القرن الحادي والعشرين.

2. من "شريك استراتيجي" إلى "مقاول وظيفي"

تلاشت خلال السنوات الأخيرة الآمال السابقة بدمج تركيا عضويًا في الاتحاد الأوروبي، وحلّ محلّها نهج يقوم على التعاون الانتقائي في ملفات محددة دون التزام بأفق العضوية. فبعد أن كان يُنظر لتركيا أوائل الألفية كشريك استراتيجي على طريق الانضمام، أصبحت تُعامَل فعليًا كمقاول وظيفي يؤدي أدوارًا معينة تخدم المصالح الأوروبية المباشرة. وبرز هذا الاتجاه في تقارير المفوضية الأوروبية بين عامي 2021 و2025 التي غيّرت لهجتها تدريجيًا عند توصيف تركيا – من التركيز على كونها "دولة مرشحة" للعضوية نحو التأكيد على كونها "شريكًا في الاستقرار الإقليمي" (European Parliament, 2025).
تأكد هذا التحوّل في تقرير المفوضية الأوروبية الصادر في نوفمبر 2025 بشأن تركيا، والذي جمع بين إشادة محدودة بدور أنقرة في ملفات كالمهاجرين والاستقرار الإقليمي وبين انتقاد حاد لتعثر الإصلاحات الديمقراطية. وصف التقرير تركيا بأنها "شريك مهم" للاتحاد الأوروبي في إدارة الهجرة وأمن شرق المتوسط، لكنه شدّد أن مفاوضات الانضمام لا تزال مجمدة. وقد أثنى التقرير على استمرار تركيا في تنفيذ بيان اللاجئين المشترك لعام 2016 مع الاتحاد – والذي أسهم في خفض كبير بتدفق المهاجرين غير

النظاميين إلى أوروبا – وأشاد بـ"الجهود الكبيرة" التي تبذلها أنقرة في استضافة حوالي 2.7 مليون لاجئ معظمهم سوريون (Yeni Şafak, 2025).

في المقابل، أكدت المفوضية أن الإصلاحات السياسية والحقوقية متوقفة تقريبًا؛ إذ أظهر التقييم استمرار تراجع استقلال القضاء وتدهور أوضاع الديمقراطية وحقوق الإنسان، مما أبقى فجوة واسعة بين تركيا ومعايير الاتحاد. وخلص التقرير إلى وجود "فجوة متزايدة بين التزام تركيا المعلن بالقيم الأوروبية والواقع على الأرض"، حيث أن معظم مجالات سيادة القانون والحريات الأساسية شهدت تراجعًا (Nordic Monitor, 2025).

3. أزمة الثقة المتبادلة – من معايير كوبنهاغن إلى اتهامات بازدواجية المعايير

يشهد الاتحاد الأوروبي بقلق ما يعتبره ابتعاد الحكومة التركية المتزايد عن معايير كوبنهاغن الناظمة لعضوية الاتحاد – وهي معايير تشمل سيادة القانون، وحرية الإعلام، واستقلال القضاء، واحترام حقوق الأقليات. فمنذ محاولة الانقلاب عام 2016 وما تلاها من تعديلات دستورية في 2017، كثّفت أنقرة قبضتها على مفاصل الحكم وقوّضت الضوابط والتوازنات الديمقراطية. وقد أكدت تقارير المفوضية الأوروبية الأخيرة أن تركيا تراجعت بشكل منهجي في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان خلال الأعوام الماضية (EU News, 2024).

فعلى سبيل المثال، ما زال القضاء التركي يُوصف أوروبيًا بأنه "غير مستقل" وخاضع لتأثيرات سياسية واضحة، مع استمرار تجاهل أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (مثل قضيتي عثمان كافالا وصلاح الدين دميرطاش اللتين ترفض أنقرة تنفيذ قرارات الإفراج فيهما. كذلك تدهورت حرية الصحافة إلى مستويات حرجة، حيث صنّفت تركيا في المرتبة 158 من أصل 180 دولة عالميًا في مؤشر حرية الصحافة لعام 2024، مما يضعها على مشارف أسوأ 20 دولة في العالم بهذا المجال (Euronews Arabic, 2024).وبحسب مؤسسة فريدوم هاوس، تُصنَّف تركيا اليوم دولة "غير حرة" بمعدل 100/33 فقط في مؤشر الحرية العالمي لعام 2025، وهو نفس المستوى المتدني الذي حافظت عليه منذ سنوات. هذه المؤشرات الكئيبة تعزز قناعة بروكسل بأن أنقرة ابتعدت عن قيم الديمقراطية الأوروبية وباتت أقرب إلى نموذج سلطوي لا يتوافق ومعايير العضوية (Freedom House, 2025). على الجانب الآخر، تتهم تركيا الاتحادَ الأوروبي بالنفاق والكيل بمكيالين في تعامله معها. فالمسؤولون الأتراك يرون أن انتقادات بروكسل لوضع الديمقراطية في تركيا مسيسة وانتقائية، ويشيرون إلى أن الاتحاد يغض الطرف عن نقائص ديمقراطية في دول شريكة أخرى عندما تقتضي مصالحه ذلك – أي تفضيل "جغرافيا المصالح" على "قيم الديمقراطية"، بحسب التعبير التركي. وقد جاء في بيان وزارة الخارجية التركية عقب صدور حزمة التوسعة الأوروبية لعام 2023 أن الاتحاد الأوروبي أظهر "عدم اتساق وازدواجية في المعايير وعدم صدق" في مفاوضاته مع أنقرة. وانتقد البيان ما اعتبره تسييسًا للعملية التفاوضية من قبل بروكسل واحتفاظ التقرير الأوروبي بـ"مواقف متحيزة وظالمة" تجاه تركيا (TASS, 2023).

حصيلة هذه الحالة هي انعدام ثقة متبادل: بروكسل تشكك في استعداد أنقرة للامتثال لقيم الاتحاد، فيما ترى أنقرة أن الأوروبيين يتبنون نهجًا انتقائيًا ذرائعيًا – فيدعون دعم الديمقراطية حين يتعلق الأمر بتركيا، بينما يتعاونون براغماتيًا مع دول أخرى بغض النظر عن سجلاتها الحقوقية إذا كان ذلك يخدم مصالحهم الآنية.

وعمّق من أزمة الثقة هذه التراجع الحاد في الاتصالات السياسية رفيعة المستوى بين الجانبين خلال فترة التوتر (2016–2022). فرغم زيادة طفيفة في اللقاءات الدبلوماسية الفنية وعالية المستوى عام 2023 ضمن محاولة "إعادة تفعيل" التواصل، إلا أنّ غياب حوار سياسي صريح حول الملفات الخلافية ترك تراكمات سلبية. وتشير البيانات إلى أن نسبة توافق تركيا مع بيانات وسياسات الاتحاد الخارجية انخفضت إلى 5% فقط في 2024، وهو مؤشر صارخ على الهوة بين الجانبين (Euronews Arabic, 2024). من منظور أنقرة، يُظهر هذا الرقم ازدواجية أوروبية: فالاتحاد لا يشرك تركيا في القرارات والنقاشات الخاصة بالسياسة الخارجية والأمنية، ثم يلومها على عدم الاصطفاف مع مواقفه (TASS, 2024). في المقابل، تعتبر بروكسل هذا الرقم دليلًا إضافيًا على انحراف تركيا عن توجهات الأسرة الأوروبية وارتمائها في خيارات بديلة تتعارض والمصالح المشتركة. بهذه الصورة، ما لم تُتخذ خطوات لبناء الثقة – عبر تحسين تركيا لمعايير الحكم من جهة، واعتراف الاتحاد بمصالح تركيا المشروعة وإشراكها بجدية من جهة أخرى – ستبقى العلاقة محصورة في إطار براغماتي محدود تغذيه ضرورة الأمر الواقع أكثر من الثقة المتبادلة.

4. الهجرة كورقة مساومة مستمرة

يمثّل ملف اللاجئين والهجرة أحد أبرز مجالات التعاون الوظيفي بين أنقرة وبروكسل في السنوات الأخيرة، ولكنه أيضًا ورقة مساومة حاسمة بيد الجانب التركي. تستضيف تركيا على أراضيها أكبر عدد من اللاجئين في العالم (حوالي 3.6 مليون) بحسب التقديرات الرسمية، منهم نحو 3.1 مليون سوري مسجّل فضلًا عن لاجئين من جنسيات أخرى (European Parliament, 2025). وقد استخدمت أنقرة هذا العبء الإنساني كورقة ضغط فعّالة في علاقتها مع الاتحاد الأوروبي منذ أزمة الهجرة عام 2015. فتم توقيع بيان مارس 2016 الشهير بين الطرفين، والذي تعهّدت فيه تركيا بضبط حدودها ومنع انطلاق موجات جديدة من اللاجئين نحو أوروبا، مقابل حزمة حوافز أوروبية تشمل مساعدات مالية كبيرة ودعمًا لجهود تركيا في إيواء اللاجئين.

وبالفعل، التزمت أنقرة إلى حد بعيد بتنفيذ الاتفاق، مما أدى إلى انخفاض حاد في أعداد العابرين بحرًا إلى اليونان خلال السنوات التالية. وتشير أحدث البيانات إلى أن وصول المهاجرين غير النظاميين من تركيا إلى دول الاتحاد انخفض بنسبة 33% في عام 2025 مقارنة بالفترة نفسها من 2024، وهي نتيجة إيجابية يعزوها الأوروبيون مباشرةً لاستمرار التعاون التركي وفق اتفاق 2016 (Euronews Arabic, 2025).

في المقابل، حصلت تركيا على دعم مالي ضخم من الاتحاد لإدارة أزمة اللاجئين. فمن خلال ما سُمّي "آلية اللاجئين في تركيا" (FRIT) والبرامج اللاحقة، قدّم الاتحاد الأوروبي أكثر من 10 مليارات يورو منذ 2011 لدعم اللاجئين والمجتمعات المضيفة في تركيا (European Parliament, 2025). ووفق المفوضية الأوروبية، بلغ مجموع المساعدات الأوروبية (الإنسانية والإنمائية) حتى 2025 حوالي 12.5 مليار يورو، استُخدمت في تمويل مشاريع في مجالات الصحة والتعليم والبنية التحتية للاجئين. وأسهمت هذه الأموال مثلًا في إدماج ما يقارب 940 ألف طفل سوري في المدارس التركية وتقديم دعم معيشي لنحو مليون لاجئ عبر برامج المساعدة النقدية (Nordic Monitor, 2025). هذا التمويل الضخم جعل من الاتحاد الممول الدولي الأكبر لاستضافة اللاجئين في تركيا، لكنه أيضًا رسّخ اعتماد بروكسل على أنقرة كخط دفاع أول لمنع تدفقات الهجرة نحو أوروبا. تتعامل تركيا مع ملف الهجرة بصفة "أداة نفوذ" تفاوضية، ولم تتردد في تذكير الأوروبيين بأن تخفيف أعباء اللاجئين عنها أو منع موجات جديدة نحوهم لن يكون بلا مقابل. فقد هددت أنقرة أكثر من مرة – لا سيما خلال فترات التوتر السياسي مع أوروبا – بفتح أبواب العبور أمام المهاجرين ما لم يلتزم الاتحاد بتعهداته. وتكررت مشاهد تدفق آلاف طالبي اللجوء نحو الحدود اليونانية أو البلغارية

عقب تصريحات تركية في 2020 كمثال على استخدام هذه الورقة. وتؤكد القيادة التركية أنها أنفقت عشرات المليارات من الدولارات من ميزانيتها على رعاية اللاجئين، وتطالب الأوروبيين بمشاركة عبء أكبر.

وبالفعل، في يونيو 2021 تعهّد الاتحاد بحزمة دعم إضافية قدرها 3 مليارات يورو حتى 2024 لاستمرار برامج اللاجئين، وذلك إضافةً إلى 6 مليارات سابقة تم الالتزام بها بموجب اتفاق 2016 (Nordic Monitor, 2021). وعمليًا، تجاوز إجمالي ما رصده الأوروبيون لأنقرة بهذا الملف 10 مليارات يورو كما سلف (European Parliament, 2025)، تأكيدًا على أهمية الدور التركي في "حراسة الحدود" الخارجية للقارة.

لقد باتت العلاقة واضحة: تركيا تؤمّن إبقاء موجات اللجوء تحت السيطرة وتستضيف الملايين على أراضيها، مقابل دعم مالي وسياسي أوروبي مستمر. بيد أن هذه العلاقة يعتريها انعدام ثقة – إذ كثيرًا ما يتهم ساسة أوروبيون أنقرة بابتزازهم إنسانيًا باستخدام معاناة اللاجئين لتحقيق مكاسب سياسية أو مالية. في المقابل، ترى تركيا نفسها تؤدي خدمة جليلة للأمن والاستقرار الأوروبيين باستضافة هذا العدد الهائل، وتعتبر أن من حقها الحصول على الدعم الدولي المستدام وربط ذلك بقضايا أخرى (مثل تسهيل تأشيرات الأتراك لأوروبا وتحديث الاتحاد الجمركي) كجزء من صفقة شاملة. وبالنظر إلى استمرار الأزمات الإقليمية (أفغانستان وأفريقيا وغيرها) التي تغذي تدفقات الهجرة، يُرجّح أن يبقى ملف اللاجئين ورقة مساومة مركزية بيد تركيا. لقد أقر الاتحاد عمليًا بأنه يعتمد على تركيا كـ"حارس بوابة" خارجي لمنع دخول اللاجئين، وهو وضع يمنح أنقرة نفوذًا فريدًا لن تتردد في استخدامه مستقبلاً كلما دعت الحاجة (Euronews Arabic, 2025).

5. الاتحاد الجمركي – بين الاقتصاد والسياسة

يعود الاتحاد الجمركي بين تركيا والاتحاد الأوروبي إلى عام 1995، وهو إطار مكّن من اندماج كبير لاقتصاد تركيا في السوق الأوروبية في مجال السلع الصناعية. وقد أدى إلى طفرة في التبادل التجاري الثنائي الذي بلغ مستوى قياسيًا يفوق 210 مليار يورو في 2024، مما جعل تركيا خامس أكبر شريك تجاري للاتحاد (European Commission, 2024). ورغم هذه الأهمية الاقتصادية المتبادلة، فإن مساعي توسيع نطاق الاتحاد الجمركي وتحديثه – لتشمل مثلًا قطاعي الخدمات والزراعة والمشتريات العامة – ظلت معطّلة منذ 2018 بقرار أوروبي يربط أي تقدم في هذا الملف بتحسن أوضاع سيادة القانون في تركيا. ففي ديسمبر 2016 قدمت المفوضية الأوروبية بالفعل مقترحًا لبدء مفاوضات تحديث الاتحاد الجمركي ، لكن المجلس الأوروبي أحجم عن منح تفويض بذلك على خلفية التوتر السياسي بعد حملة الاعتقالات في تركيا إثر محاولة الانقلاب. وصدر تصريح واضح في 2018 بأن "لا مجال للمضي قدمًا في تحديث الاتحاد الجمركي" ما لم تعالج أنقرة بواعث القلق الأوروبية حيال تراجع الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وهكذا أصبحت السياسة تعرقل الاقتصاد: يرفض الاتحاد فتح باب تحديث الاتفاق التجاري طالما استمرت تركيا في نهجها السلطوي الحالي، معتبرًا أن توسيع الامتيازات الاقتصادية لتركيا هدية مجانية لا تستحقها حكومة لا تحترم القيم الأوروبية. تبنّى الاتحاد هذا الموقف بشكل رسمي في قرارات ومواقف متعددة. فقد جدّد البرلمان الأوروبي عامي 2022 و2023 دعوته إلى عدم الشروع في تحديث الاتحاد الجمركي قبل أن تفي تركيا "بشروط سياسية" محددة. ووفق قرار البرلمان الصادر في أوائل 2025، فإن أي اتفاق مستقبلي لتحديث الاتحاد الجمركي "يجب أن يستند إلى مشروطية صارمة تتعلق بحقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترام القانون الدولي" كي يوافق البرلمان عليه. كما شدّد القرار على ضرورة التزام تركيا بتعهداتها القائمة – مثل تنفيذ البروتوكول الإضافي

لاتفاقية أنقرة وفتح موانئها أمام قبرص – كشرط مسبق لأي توسيع لاتفاق 1995. بكلمات أخرى، وضع الأوروبيون سلسلة شروط سياسية وقانونية كعائق أمام تحديث الشراكة الاقتصادية، في مسعى لاستخدام ورقة الاقتصاد للضغط على أنقرة في ملف سيادة القانون (European Parliament, 2025).

أثار هذا الربط المباشر بين تحديث الاتحاد الجمركي والإصلاحات الداخلية استياء الجانب التركي، الذي يرى فيه تسييسًا للعلاقات الاقتصادية وحرمانًا للطرفين من مكاسب مؤكدة. فمن وجهة نظر أنقرة، تحديث الاتحاد الجمركي مصلحة مشتركة سيعود بالنفع على الشركات والمستهلكين في الجانبين عبر توسيع نطاق التبادل وإزالة العقبات التقنية. لكن الأوروبيين – برأيها – يستخدمون الاقتصاد كسلاح ضغط لتحقيق أهداف سياسية تتعلق بالشأن التركي الداخلي.

وقد صرّح مسؤولون أتراك مرارًا بأن "تحديث الاتحاد الجمركي يجب ألا يُرتهن لخلافات سياسية"، منتقدين ما يعتبرونه ازدواجية: فالاتحاد يطالب تركيا بمواءمة أوسع لأنظمتها الاقتصادية والتجارية مع السوق الأوروبية، لكنه في الوقت نفسه يمنع استفادتها الكاملة من هذه السوق عبر تجميد مسار التحديث (European Parliament, 2025). بالتالي، تجد تركيا نفسها ملزمة باتباع كثير من قواعد الاتحاد الجمركي (مثل الامتثال لتعريفات الاتحاد في اتفاقياته التجارية مع دول ثالثة)، دون أن تحظى بمزايا توسيع نطاق الاتفاق أو آليات تسوية النزاعات الفعّالة التي تطالب بها منذ سنوات.

رغم هذه الخلافات، استمر حجم التجارة الثنائية بالارتفاع عامًا بعد عام، فوصل كما ذكرنا إلى قمم غير مسبوقة (تجاوزت صادرات الاتحاد إلى تركيا 112 مليار يورو في 2024 مقابل 98 مليار واردات). الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأكبر لتركيا بلا منافس (41% من صادرات تركيا تتجه إليه وثلث وارداتها تأتي منه)، كما أن تركيا سوق رئيسية للاتحاد (European Commission, 2024). هذا التشابك جعل قطاع الأعمال على الجانبين يضغط بقوة لفصل الاقتصاد عن السياسة. فغرف التجارة الأوروبية والتركية تنادي منذ 2018 ببدء مفاوضات تحديث الاتحاد الجمركي دون إبطاء، محذرين من خسارة فرص استثمارية وضياع القدرة التنافسية نتيجة التأخير. بيد أن القرار النهائي يبقى رهينة الإجماع السياسي الأوروبي، حيث لا تزال دول مؤثرة (مثل فرنسا وهولندا والنمسا وغيرها) ترفض إعطاء الضوء الأخضر قبل حدوث تغير ملموس في سلوك أنقرة السياسي.

المحصلة أن الاتحاد الجمركي تحول إلى ورقة تفاوض مؤجلة: يستعملها الاتحاد كحافز نظري لتركيا للقيام بإصلاحات، فيما تعتبرها تركيا حقًا مستحقًا تأخر كثيرًا وينبغي فصله عن المناورات السياسية. وحتى الآن، لم يسفر هذا الشد والجذب عن نتيجة؛ فلا الإصلاحات حدثت لتحريك الملف، ولا الاتحاد تراجع عن شروطه. وهكذا يستمر التعاون الاقتصادي في إطاره القديم، "يسير ولا يتطور"، بانتظار انفراج في الأفق السياسي.

6. الدور الجيوسياسي التركي – من شرق المتوسط إلى البحر الأسود

على الصعيد الجيوسياسي، عززت تركيا في السنوات الأخيرة مكانتها كفاعل رئيسي في عدة ملفات إقليمية حيوية تمس أمن ومصالح أوروبا المباشرة. فقد باتت أنقرة رقمًا صعبًا في معادلات الطاقة وأمن البحار والنزاعات الإقليمية الممتدة من شرق البحر المتوسط إلى البحر الأسود والبلقان. في شرق المتوسط، على سبيل المثال، أدارت تركيا نزاعًا حادًا مع اليونان وقبرص حول موارد الغاز وترسيم الحدود البحرية في 2019–2020، قبل أن تنخرط في تهدئة مدروسة في 2021 – حيث توقفت عن أنشطة التنقيب الأحادية والاستفزازات العسكرية في المناطق المتنازع عليها. وقد أشاد تقرير المفوضية لعام 2025 بهذه الفترة الهادئة واستئناف

الحوار التركي اليوناني، معتبرًا إياها مساهمة إيجابية في استقرار المنطقة. كذلك لعبت تركيا دورًا ناشطًا في ملفات أزمات إقليمية مثل سوريا وليبيا وإقليم القوقاز، ما جعل أي ترتيبات أمنية أو حلول سياسية في جوار أوروبا تستدعي أخذ الموقف التركي في الحسبان (Nordic Monitor, 2025).

في البحر الأسود وأزمة أوكرانيا، برزت تركيا كطرف محوري بموقفه المتوازن. فمن جهة، لم تنضم أنقرة للعقوبات الغربية على موسكو وحافظت على قنوات اتصال وثيقة مع روسيا (بسبب اعتمادها على الطاقة الروسية ومشاريع استراتيجية مشتركة)، لكنها من جهة أخرى قدمت دعمًا مهمًا لأوكرانيا (بما في ذلك تزويدها بمسيّرات Bayraktar TB2 الشهيرة) وساهمت في جهود الوساطة. وقد شهد عام 2022–2023 نجاح تركيا بالتعاون مع الأمم المتحدة في رعاية اتفاقية ممر الحبوب عبر البحر الأسود لتصدير الحبوب الأوكرانية رغم الحرب – وهو إنجاز ذو أبعاد استراتيجية للأمن الغذائي الأوروبي. وعندما علّقت روسيا هذه الاتفاقية منتصف 2023، عرضت أنقرة مجددًا إعادة تفعيلها وأجرت محادثات مكوكية لإقناع موسكو بالعودة. كما استضافت إسطنبول جولات تفاوض مباشرة بين روسيا وأوكرانيا في ربيع 2025، أكد خلالها الأتراك دورهم كمسهل ووسيط محتمل للصراع. وإلى جانب ذلك، شددت أنقرة تمسّكها الصارم بتنفيذ اتفاقية مونترو لعام 1936 الناظمة للملاحة في المضائق التركية، ما حال دون دخول قطع بحرية إضافية إلى البحر الأسود وأكد دور تركيا كضامن للاستقرار البحري هناك (Yeni Şafak, 2023).

أما في مجال أمن الطاقة الأوروبي، فتضطلع تركيا بدور محوري في نقل الغاز من آسيا إلى أوروبا. فهي تستضيف خطوطًا استراتيجية مثل خط أنابيب تاناب/تاب (لنقل غاز أذربيجان إلى إيطاليا) الذي اكتمل في 2020، وكذلك خط تركستريم الروسي الذي ينقل الغاز من روسيا إلى بلغاريا ثم وسط أوروبا. ووفق تصريح وزير الطاقة التركي ألب أرسلان بيرقدار في أكتوبر 2025، تؤدي تركيا "دورًا كبيرًا جدًا في أمن الطاقة الأوروبي بفضل خطوط الأنابيب التي تجلب الكثير من غاز بحر قزوين إلى أوروبا وصولًا إلى إيطاليا". كما أشار إلى أن أنقرة منفتحة على زيادة الربط الكهربائي والغازي مع أوروبا لتعزيز تكامل الأسواق، لكنه نوّه بأن ذلك "يتطلب إرادة سياسية قوية من الجانب الأوروبي" أيضًا. بمعنى آخر، تركيا مستعدة للمزيد من التعاون في ملفات الطاقة الخضراء والربط الشبكي والتجارة الكهربائية، إلا أنها تلمّح إلى غياب الحماس الأوروبي الكافي بسبب الاعتبارات السياسية (Anadolu Agency, 2025).

الاتحاد يعامل الدور التركي الحيوي كواقع أمني/اقتصادي ينبغي التعامل معه، لكنه متردد في مكافأة أنقرة تقاربًا سياسيًا أو مؤسسيًا. وهذا ما أشار إليه البرلمان الأوروبي بتحذيره من أن التركيز المتزايد على "شراكة الأمر الواقع" مع تركيا يأتي على حساب آفاق انضمامها. فالأوروبيون يتعاونون مع تركيا حين يكون ذلك ضروريًا (مثل الطاقة أو الهجرة أو التهدئة الإقليمية)، لكنهم يتجنبون رفع مستوى العلاقة رسميًا بسبب استمرار الخلافات القيمية والسياسية. وقد تجلّى ذلك مثلاً في استبعاد تركيا من عدة مبادرات أوروبية حديثة تتعلق بجوار أوروبا المباشر – مثل المجموعة السياسية الأوروبية التي انطلقت عام 2022 لتعميق التنسيق مع الجيران (شاركت تركيا بدعوة خاصة، لكن دون إطار انتساب واضح)، أو الاستراتيجية الجديدة للتوسعة التي تركّزت على أوكرانيا والبلقان دون إشارة تذكر لتركيا. حتى في مجال الدفاع، عندما اقترحت المفوضية مبادرة "مرفق الدفاع الأوروبي SAFE" بقيمة 150 مليار يورو، ظلت مشاركة تركيا رهينة موافقة جميع الأعضاء – الأمر الذي سارعت اليونان إلى التلويح باستخدام الفيتو ضده (European Newsroom, 2025).

خلاصة القول، تركيا اليوم فاعل إقليمي لا يمكن للاتحاد الأوروبي تجاهله؛ بل إن الكثير من الأمن الأوروبي يمر عبر البوابة التركية. لكن غياب الثقة السياسية يجعل هذا الدور أقرب إلى شراكة ظرفية منه إلى تقارب بنيوي. وستظل المعادلة على حالها – تعاونٌ اضطراري بلا تقارب – ما دامت الهوة قائمة بين سياسات أنقرة الداخلية والمعايير الأوروبية، بالرغم من كل الاعتبارات الجيوسياسية التي تدفع نحو بعض التقارب.

7. تناقض داخل الاتحاد الأوروبي – جنوب داعم للحوار وشمال متشدد

بجانب التوتر في العلاقة مع تركيا، يواجه الاتحاد الأوروبي انقسامًا داخليًا حول كيفية إدارة هذه العلاقة. فدول الاتحاد ليست على رأي واحد: هناك كتلة جنوبية متوسطية تميل إلى نهج براغماتي منفتح تجاه أنقرة، في مقابل كتلة شمالية وغربية تركّز على قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان وتتبنى موقفًا أكثر تشددًا.

الدول الجنوبية مثل إيطاليا وإسبانيا وحتى اليونان (الأخيرة بعد تخفيف التوتر مع تركيا عام 2023) ترى أن الحوار والتعاون مع تركيا ضروريان لأسباب اقتصادية وأمنية. فإيطاليا وإسبانيا لديهما مصالح تجارية واستثمارية كبرى في تركيا (شركات صناعة سيارات وطاقة وبنوك وغيرها)، كما أنهما تعوّلان على دور تركيا في ضبط الهجرة عبر المتوسط ودعم استقرار شمال أفريقيا. لذلك تدفع هذه الدول نحو الإبقاء على قنوات تواصل مفتوحة مع أنقرة وتجنب فرض عزلة أو عقوبات قاسية عليها، بل وتأييد تحديث التعاون الاقتصادي (مثل الاتحاد الجمركي) لما فيه منفعة مشتركة. حتى اليونان – ورغم تاريخ الصراع الطويل مع تركيا – تبنّت حكومة رئيس الوزراء كيرياكوس ميتسوتاكيس نهجًا براغماتيًا منذ 2023، فاستأنفت الحوار الثنائي رفيع المستوى مع تركيا واتفقت على إجراءات لبناء الثقة، إدراكًا منها أن التصعيد المستمر مكلف وغير مرغوب. وقد دعت أثينا شركاءها الأوروبيين إلى دعم هذا التقارب اليوناني التركي باعتباره إيجابيًا لأمن شرق المتوسط ككل (Chatham House, 2023).

في المقابل، تتزعم دول شمالية مثل ألمانيا وهولندا والسويد تيارًا يشدد على أولوية قيم الاتحاد في العلاقة مع تركيا وضرورة عدم تقديم تنازلات مجانية. فألمانيا – رغم علاقتها التاريخية الوثيقة بتركيا وتواجد جالية تركية كبيرة فيها – واجهت ضغوطًا سياسية داخلية (خصوصًا من حزب الخضر وشريحة واسعة من الرأي العام) تدفعها لأخذ موقف صارم حيال سجل أنقرة الحقوقي. وقد شهد البوندستاغ في السنوات الأخيرة نقاشات حادة، حيث طالب نواب من كافة الأطياف بوقف مفاوضات الانضمام رسميًا وتعليق أي توسعة للتعاون ما لم يحدث تغيير جوهري في سلوك الحكومة التركية. دول مثل هولندا والسويد كانت صريحة أكثر؛ إذ عرقلت السويد عام 2020 تصدير تقنيات عسكرية لتركيا بسبب تدخلها في سوريا، وربطت دعمها لأي تقارب أوروبي مع تركيا بتراجع أنقرة عن التضييق على المعارضة وملف حقوق الإنسان.

وتبنّت هذه الدول سياسة "العصا دون جزرة" إلى حد كبير: انتقاد علني مستمر لانتهاكات أنقرة الديمقراطية (سواء في المحافل الأوروبية أو مجلس حقوق الإنسان)، وتعطيل مبادرات لصالح تركيا (كملف تحديث الاتحاد الجمركي أو تسهيل التأشيرات) كأداة ضغط. وترى هذه العواصم أن تقديم تنازلات لتركيا دون إصلاحات سيكون "رسالة ضعف" وتشجيعًا لها على الاستمرار في نهجها الحالي. ولعل التجاذب حول عضوية السويد في الناتو 2022–2023 – عندما عطّلتها تركيا مطالبةً بتنازلات، فردّت ستوكهولم بتشديد النبرة ضد سياسات أنقرة – يعكس هذا التباين في النظرة. ظهر هذا الانقسام الجغرافي/السياسي جليًا في مواقف مؤسسات الاتحاد الأوروبي نفسها، التي تعكس توازن القوى بين الدول الأعضاء. فالمجلس الأوروبي غالبًا ما تبنّى لغة حذرة موازِنة تراعي مختلف الآراء: فهو يشير إلى تركيا كدولة مرشحة مهمة وشريك أساسي

(Yeni Şafak, 2025)، لكنه في الوقت ذاته يؤكد أن "المناخ غير ملائم لاستئناف مفاوضات الانضمام". أما البرلمان الأوروبي – الذي يتمتع فيه النواب من دول الشمال والغرب ذات الحساسية الحقوقية بثقل كبير – فكان أكثر صرامة ووضوحًا. إذ أصدر في السنوات الأخيرة عدة قرارات لاذعة تنتقد تركيا، بلغت ذروتها في تقريره لعام 2025 الذي أوصى فيه علنًا بتعليق عملية الانضمام رسميًا إن لم يحدث تغيير، مشيرًا إلى أن تركيا بقيادة إردوغان "تبتعد بسرعة كاملة نحو السلطوية" (EU News, 2025). صحيح أن هذا التقرير جوبه برفض من بعض الكتل (سجّل 188 نائبًا الامتناع عن التصويت، معظمهم من كتل الوسط واليمين الذين يخشون فقدان تركيا تمامًا)، لكن تمت المصادقة عليه بأغلبية واضحة 367 صوتًا مقابل 74، مما يظهر ميل الكفة داخل البرلمان لصالح نهج متشدد حيال أنقرة (Euronews Arabic, 2025).

بالمقابل، نرى المفوضية الأوروبية تحاول مسك العصا من المنتصف: فهي تستمر في انتقاد تراجع الحريات بتركيا في تقاريرها السنوية، لكنها أيضًا تترك الباب مواربًا بإشادة التعاون العملي والدعوة إلى حوار في "مجالات الاهتمام المشترك". فقد صرّحت المفوضة المعنية بالتوسعة مارتا كوس أمام البرلمان أن تعزيز التعاون الاستراتيجي مع أنقرة ضروري في مجالات مثل المناخ وأمن الطاقة والتجارة، مشيرةً إلى نتائج إيجابية تحققت فعلا من هذه الشراكة، مثل استمرار نجاح اتفاق الهجرة وتراجع التدفقات غير الشرعية بنسبة 33% كما سبق (Euronews Arabic, 2025).

خلاصة الأمر أن التناقض داخل الاتحاد الأوروبي بشأن تركيا يتمحور حول السؤال التالي: هل يجب التعامل مع تركيا بمنطق المصالح الاستراتيجية أم القيم والمبادئ؟ الدول والمجموعات الجنوبية تميل للأولى، والشمالية للثانية. وحتى الآن، يبدو أن المقاربة المتشددة نسبيًا هي الغالبة في قرارات الاتحاد الرسمية، نتيجة الحرص على وحدة الصف الأوروبي وعدم مكافأة تركيا قبل أن تقوم بتحسينات.

لكن في الكواليس، تُبقي دول مثل ألمانيا وإيطاليا حوارًا خاصًا مع أنقرة وتحاول تحقيق توازن دقيق: فلا تقطع شعرة التواصل بل تستمر في التعاون الأمني والاقتصادي (مثلاً ألمانيا ضغطت عام 2025 لإشراك تركيا في مبادرة SAFE الدفاعية الأوروبية رغم اعتراض اليونان)، وفي الوقت ذاته تدعم مواقف حقوقية جماعية للضغط على تركيا. هذا التناقض سيظل سمة مميزة ما دامت تركيا تطرح على أوروبا تلك المعضلة: الشريك الاستراتيجي المثير للجدل الذي لا يمكن الاستغناء عنه ولا احتضانه بالكامل في آن معًا (PA Turkey, 2025).

8. سيناريوهات المستقبل — شراكة مشروطة أم انفصال هادئ؟

أولا: استمرار الوضع الراهن: تعاون بلا تقارب

السيناريو الأول والأكثر واقعية في المدى القريب هو استمرار النمط الحالي من العلاقة – أي "تعاون وظيفي بدون تقارب سياسي". في هذا السيناريو، ستبقى تركيا والاتحاد الأوروبي شريكين براغماتيين يتعاملان في ملفات محددة وفق المصالح المشتركة (الهجرة، مكافحة الإرهاب، التجارة والطاقة، إلخ) دون أي تقدم في ملف العضوية أو تقارب مؤسسي إضافي. عمليًا، يعني ذلك إبقاء عملية التوسعة الخاصة بتركيا مجمدة كما هي، مع الاستمرار في تنفيذ الاتفاقات القائمة (الاتحاد الجمركي 1995 بحدوده القديمة، بيان الهجرة 2016، اتفاقيات التعاون العلمي والثقافي، إلخ). وربما يتم إحياء بعض آليات الحوار رفيع المستوى القطاعية بين حين وآخر (مثل حوار الطاقة أو النقل أو الأمن السيبراني) بدون أن تترجم إلى خطوة سياسية كبرى. يتيح هذا السيناريو إدارة الخلاف دون

حله: فالاتحاد يتجنب اتخاذ قرار حاسم بإلغاء ترشح تركيا لكنه أيضًا لا يحرّكه قدمًا، بينما تبقى تركيا رسميًا مرشحة لكن دون توقع فعلي للانضمام.

مزايا هذا الخيار أنه الأقل صدامية ويحافظ على قدر من الاستقرار: فالشراكة التجارية تستمر وتنمو (كما حصل رغم كل شيء، حيث وصل التبادل التجاري لمستويات قياسية) (European Commission, 2025)، والتعاون الأمني مستمر عبر الناتو وقنوات ثنائية، وديناميات المصالح تبقى عاملة. لكنه يعني أيضًا تكريس الوضع الراهن المجمّد، مما قد يقود على المدى الأبعد إلى انفصال تدريجي إذا تباعدت السياسات والقيم أكثر. أي أنه هدنة طويلة بلا سلام دائم – مرشحة إما للاستمرار لعقد آخر إن بقيت الأمور كما هي، أو للانهيار تدريجيًا إذا ساءت الظروف (مثلاً عودة التوتر الحاد في شرق المتوسط أو انهيار اتفاق الهجرة).

ثانيا: الشراكة المشروطة/المحدثة

السيناريو الثاني يتمثل في محاولة إعادة صياغة العلاقة ضمن إطار شراكة جديدة خارج إطار مفاوضات العضوية التقليدية. هنا قد نشهد اتفاقات ثنائية محدثة بين بروكسل وأنقرة – مثل تحديث الاتحاد الجمركي ليشمل قطاعات جديدة، وإبرام اتفاقيات في مجال الطاقة (مثلاً دمج تركيا في منصات الغاز الإقليمية أو مشروع الربط الكهربائي مع أوروبا)، وربما اتفاقيات تسهيل تأشيرات للمواطنين الأتراك.

ستكون هذه "صفقة شاملة" تعطي تركيا مكاسب اقتصادية وتسهيلات، وفي المقابل تتضمن شروطًا سياسية واضحة تلتزم بها تركيا (مثل تحسين معين في استقلال القضاء أو الإفراج عن معتقلين سياسيين بارزين). وقد لمح البرلمان الأوروبي لإمكانية دعم مثل هذه الصفقة إذا توافرت شروطها، حيث أعلن استعداده لتأييد اتحاد جمركي مطوّر ذي نطاق أوسع "شريطة أن يرتبط بقوة باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية" (European Parliament, 2025).

نجاح هذا السيناريو يتطلب إرادة سياسية عالية: على الاتحاد تجاوز تردده وبلورة عرض مغرٍ لكن مشروط، وعلى أنقرة أن تُظهر استعدادًا لتقديم تنازلات داخلية للوفاء بتلك الشروط. إن تحقق، فهو سيناريو رابح-رابح: الاقتصاد التركي ينتعش أكثر باندماجه الأوسع مع أوروبا، والاتحاد يكسب شريكًا أكثر التزامًا بقيمه (ولو جزئيًا) ويثبّت الاستقرار الإقليمي. بيد أن المخاطر تكمن في احتمال الإخلال بالشروط: فإذا وقّع الطرفان صفقة ثم عادت تركيا إلى التراجع ديمقراطيًا، فقد يُفعّل بند الرجوع للوراء الذي أصر الاتحاد على تضمينه – أي يتم تعليق الامتيازات الممنوحة لتركيا (European Parliament, 2025). لذلك توصف هذه الشراكة بأنها "مشروطة وقابلة للعكس".

ثالثا: الانفصال الهادئ/القطيعة التدريجية

السيناريو الثالث – والأسوأ – هو أن يصل الجمود الحالي وتحجر المواقف إلى نقطة "فك الارتباط" عمليًا بين تركيا والاتحاد. أي تآكل تدريجي لكل الروابط الرسمية: ربما يقوم الاتحاد أو تركيا (أو كلاهما بتوافق ضمني) بإعلان إنهاء مفاوضات العضوية رسميًا. قد يُبقى الجانبان على اتفاقيات التعاون الأساسية (التجارة، اللاجئين)، لكن من دون أي رؤية مستقبلية مشتركة.

في هذا السيناريو، قد تتجه تركيا أكثر نحو محاور بديلة (روسيا، الصين، منظمة شنغهاي) لتعوّض برود العلاقة مع أوروبا (European Parliament, 2025)، فيما يركز الاتحاد على توسعة أخرى يستثنى منها تركيا. قد تظهر احتكاكات أقوى في المناطق المتداخلة (سوريا، شرق المتوسط، القوقاز) مع تراجع التنسيق السياسي. ويمكن أن يتزامن ذلك مع تدهور إضافي داخلي

في تركيا (مزيد من السلطوية) مما يدفع أوروبا ربما لفرض عقوبات أو قيود – كما لوح البرلمان الأوروبي بإمكانية "تأثر كافة أبعاد العلاقات التجارية والأمنية سلبًا" إذا واصلت تركيا الانحدار الاستبدادي (European Parliament, 2025).

هذا السيناريو هو خسارة لكلا الطرفين: تركيا ستخسر بوصلتها الغربية ومزايا التكامل الاقتصادي (قد يؤدي انهيار محادثات الاتحاد الجمركي مثلًا إلى عوائق تجارية جديدة)، والاتحاد سيخسر شريكًا أمنيًا وجسرًا ثقافيًا نحو الشرق، وسيفتح بابًا لمزيد من عدم الاستقرار على حدوده. ورغم ذلك، البعض في أوروبا (خاصة من المنتقدين الشرسين لعضوية تركيا) قد يفضلون وضوح الرؤية: "إن لم تكن تركيا ديمقراطية أوروبية، فلينتهِ الأمر". لكن غالبية صناع القرار تتجنب الوصول إلى هذه القطيعة الصريحة لما تحمله من مخاطر استراتيجية جسيمة على المدى الطويل.

9. الخاتمة

تكشف دراسة مسار العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي عن مشهد معقّد يتجاوز الانقسامات التقليدية بين الشراكة والخلاف، ليقدّم نموذجًا فريدًا من "التعاون بلا تقارب". فقد أظهرت نتائج البحث أن الطرفين ينجرفان تدريجيًا نحو علاقة تقوم على الاعتماد المتبادل في الملفات الحيوية—الهجرة، والطاقة، والأمن الإقليمي—مع استمرار الابتعاد السياسي والقيمي الذي يعمّق الهوة بينهما ويمنع أي تقدّم جوهري في مسار الانضمام. وبيّنت البيانات أن التعاون العملي، رغم فعاليته، لم يكن قادرًا على تغيير اتجاهات عدم الثقة، خصوصًا مع استمرار التراجع الأوروبي في تقييمات الديمقراطية وسيادة القانون داخل تركيا، وتنامي شعور أنقرة بأن عضويتها أصبحت خارج الأفق المنظور.

وفي المقابل، أظهر البحث أن الاتحاد الأوروبي لا يملك ترف تجاهل تركيا، سواء بسبب موقعها الجيوسياسي أو دورها في إدارة الملفات ذات الحساسية العالية للقارة الأوروبية. غير أن هذا الإدراك لا يترجم إلى إرادة سياسية تُعيد إحياء مسار الانضمام، بل يُبقي العلاقة أسيرة لمعادلة براغماتية تحافظ على التعاون، لكنها تُقصي الرؤية الاستراتيجية بعيدة المدى. كما تبين أن الانقسامات داخل الاتحاد، وتردد دوله بين المقاربة المتشددة والأخرى الانفتاحية، تسهم في ترسيخ الوضع الراهن وتقوية فكرة أن العلاقة لن تتجاوز حدود التنسيق الوظيفي.

وتؤكد نتائج البحث أن مستقبل الارتباط بين الجانبين يتوقّف على قدرة كل طرف على تجاوز هذه الحلقة المزدوجة من الحاجة المتبادلة وغياب الثقة. فتركيا باتت تدرك أنّ البدائل الاستراتيجية—شرقية كانت أم إقليمية—لا تستطيع تعويض عمق علاقتها الاقتصادية مع أوروبا، فيما تدرك بروكسل أن موقع أنقرة ودورها لا يمكن استبدالهما بسهولة. ومع ذلك، تشير المؤشرات الراهنة إلى أنّ الطرفين يسيران نحو إعادة تعريف العلاقة خارج إطار العضوية الكاملة، عبر نماذج شراكة مرنة قد تُرسّخ التعاون لكنها لن تُعيد بناء التقارب السياسي ما لم تتحقق إصلاحات ورؤى مشتركة تُعيد الثقة المفقودة.

وهكذا، يخلص البحث إلى أن العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي في هذه المرحلة تقف عند مفترق حسّاس: فهي ليست علاقة خصومة، وليست شراكة مكتملة، بل صيغة انتقالية تسعى فيها المصالح إلى البقاء فيما تتراجع الطموحات السياسية. وفي ظل التطورات المتسارعة إقليميًا ودوليًا، يبقى السؤال مفتوحًا حول ما إذا كانت هذه العلاقة ستظل محكومة بالبراغماتية المؤقتة، أم أنها ستتطور إلى نموذج جديد يعكس موازين القوى والتحولات العميقة التي يشهدها العقد الحالي.

المراجع:

- أسليم، زيد. (2025). مقاربة تركيا لمقترح العضوية التدريجية في الاتحاد الأوروبي. الجزيرة نت. متاح في: https://www.aljazeera.net/politics/2025/10/25/هل-تعود-أنقرة-إلى-الطاولة-الأوروبية aljazeera.net
- Anadolu Agency (الأناضول). (2025). الاتحاد الأوروبي: تركيا مرشحة للعضوية وشريك أساسي (تقرير المفوضية الأوروبية بشأن تركيا لعام 2025). يني شفق (باللغة العربية)، 4 نوفمبر 2025. متاح في: https://www.yenisafak.com/ar/news/4108117 yenisafak.com
- Bortoletto, F .(2025) .MEPs stigmatise human rights violations in Turkey .Eunews, 7 May 2025 .eunews.it
- European Commission. (2025a) .Türkiye – EU trade relations (Trade statistics 2024) . Directorate-General for Trade :متاح في .https://policy.trade.ec.europa.eu/eu-trade-relationships-country-and-region/countries-and-regions/turkiye_en policy.trade.ec.europa.eu
- European Commission. (2025b) .Türkiye 2025 Report) Enlargement Package, November 2025 (انظر ملخص أدناه) .بروكسل .(Nordic Monitor nordicmonitor.com
- European Parliament .(2025) .Report on the 2023 and 2024 Commission reports on Türkiye .A10-0067/2025 (rapporteur: Nacho Sánchez Amor). Strasbourg . europarl.europa.eu
- Euronews يورونيوز... حاليًا الأوروبي الاتحاد إلى تركيا انضمام يمكن لا :واضح القرار .(2025) .(باللغة العربية) https://arabic.euronews.com/mعربية، 8 مايو 2025. متاح في:
- europe/2025/05/08/european-union-turkey-is-still-far-from-joining-the-bloc-copenhagen-standards-erdogan arabic.euronews.com
- Freedom House .(2025) .Freedom in the World 2025: Turkey متاح .فريدوم هاوس :واشنطن . في:https://freedomhouse.org/country/turkey/freedom-world/2025
- Kenez, L .(2025) .EU report praises Turkey on migration, suggests no action on authoritarianism .Nordic Monitor, 7 Nov 2025 :متاح في . https://nordicmonitor.com/2025/11/eu-report-praises-turkey-on-migration-suggests-no-action-on-authoritarianism /nordicmonitor.com

- Kazancı, H .(2025) .Türkiye plays key role in Europe's energy security through major gas transit projects .Anadolu Agency (Energy), 15 Oct 2025 متاح في: . https://www.aa.com.tr/en/energy/energy-projects/turkiye-plays-key-role-in-europes-energy-security-through-major-gas-transit-projects/52297 aa.com.tr
- PA Turkey – Atilla Yeşilada .(2025) .Erdogan's Decisive Westward Turn: Turkey Cuts Russia Reliance in Energy Pivot .PAturkey.com, 4 Nov 2025 متاح في: . https://www.paturkey.com/news/2025 /paturkey.com
- TASS Russian News Agency .(2023) .Turkish Foreign Ministry lambasts EU's "inconsistency, double standards ."TASS World, 8 Nov 2023 متاح في: . https://tass.com/world/1703595 tass.com
- Stiftung Wissenschaft und Politik – SWP .(2023) .Alignment of Necessity: A pragmatic approach to Turkey's *integration* .SWP Comment, Dec 2023 .swp-berlin.org